Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

جذور العلاقات التاريخية العربية الأفريقية ودوافعها

مصطفى صلاح برجي[1]، د.راما عزيز دراز[2]، أ.د.حمد علي القوزي[3]

طالب دكتوراه – جامعة بيروت العربية[1].

الجامعة اللبنانية[2&3]

استلام البحث:20-09-2025 مراجعة البحث :20-10-2025 قبول البحث:10-11-2025

الملخص

سلطت المصادر التاريخية العربية الضوء على اوضاع القارة الأفريقية منذ القرن التاسع الميلادي، قبل الكشوف الجغرافية الأوروبية، مستندة الى تقارير الرحّالة والجغرافيين المسلمين، وقد وثّقت هذه المرويّات الممالك والدول الأفريقية مثل غانا والسواحل الشرقية ومدغشقر موضحة الروابط التجارية والثقافية بين العرب والأفارقة، كما ابرزت انتشار الإسلام في مناطق شرق افريقيا، مصر والسودان وشمال القارة مسهّلا تفاعل المجتمعات المحلية مع العالم العربي، ومع دخول الإستعمار الاوروبي الى افريقيا وتوزيع القارة خلال مؤتمر برلين شهدت هذه الروابط تغييرات كبيرة لكن عنصر التعاون الديني والثقافي إستمرت وما لبثت العلاقات العربية الأفريقية ان استعادتها حركات التحرر الوطني، فبرزت خلالها اطر التعاون السياسي والثقافي بين الجانبين.

الكلمات المفتاحية: التاريخ العربي الأفريقي؛ التجارة والثقافة؛ الرحلات الإستكشافية؛ الإستعمار الاوروبي؛ الحركات التحرّرية؛ منظمة الوحدة الأفريقية.

Abstract:

Historical Arab sources have highlighted the conditions of the African continent since the 9th century, prior to European geographical discoveries, relying on reports from Muslim travelers and geographers. These narratives documented African kingdoms and states such as Ghana, the eastern coasts, and Madagascar, illustrating the commercial and cultural links between Arabs and Africans. They also highlighted the spread of Islam in regions of East Africa, Egypt, Sudan, and northern Africa, facilitating the interaction of local communities with the Arab world. With the arrival of European colonialism in Africa and the division of the continent during the Berlin Conference, these links underwent significant changes; however, the elements of religious and cultural cooperation persisted. Soon, Arab-African relations were revitalized by national liberation movements, during which political and cultural cooperation frameworks emerged between the two sides.

Keywords: African Arab history; trade and culture; exploratory journeys; European colonization; liberation movements; Organization of African Unity.

المقدمة

في إطار الحديث عن العلاقات العربية الأفريقية، سنجدُ أنّ المُتغيرات الدّولية قد لعبت دوراً بارزاً في تأرجح هذه العلاقات بين الطّرفين في فترات زمنية متباينة؛ بدءاً من السّياسات الاستعمارية للدول الأوروبية في القارة الأفريقية الرّامية إلى تحقيق مصالحها على حساب الدّول الأفريقية، وصولاً إلى التّواجد الصّهيوني فيها، وحرصه أيضاً على تحقيق مصالحه في شتى المجالات وعلى جميع الأصعدة.

ولا بدّ من التّطرّق، إلى أنّ العلاقات العربية الأفريقية قد تعززت بين الطّرفين بشكل واضحٍ مع بداية فترة السّتينات من القرن المنصرم، وهي الفترة اللاحقة لحصول عدد لابأس به من الدّول الأفريقية لاستقلالها من سيطرة الدّول الاستعمارية الأوروبية، فتُوّجت هذه العلاقات بانعقاد مؤتمر القمة /العربي – الأفريقي/ في مدينة القاهرة العاصمة المصرية، وكان ذلك

في عام 1977 م، وقد انتهى هذا المؤتمر بجملة من القرارات التي حددت طبيعة ومجالات التّعاون بين الطّرفين، هذا فضلاً عن مبادرات جامعة الدّول العربية من خلال أمانتها العامّة مُتمثلة بمديرية الشّؤون الأفريقية للوصول إلى صيغة واضحة لطبيعة العلاقات العربية– الأفريقية، فساهم التّمثيل الدّبلوماسي بشكل بارز في دعم وتطوير هذه العلاقات بين الجانبين على جميع الأصعدة، وكان من أبرز نتائج هذا التمثيل؛ العمل على إيجاد آلية ربط وتنسيق بين خطّتي العمل التي أقرّها زعماء الدّول الأفريقية في عام 1980 م، في مدينة لاغوس، والرّؤساء العرب في مدينة عمّان عام 1980 م، اللّتين أفرزتا قيام النّدوة العربية الأفريقية في عام 1983 في مدينة الخرطوم.

وهنا لا بدّ لنا من الإشارة إلى أنّ العلاقات الرّابطة بين العرب والأفارقة تعود بجذورها إلى فترة ما قبل الإسلام، وتحديداً في مناطق شرق القارة _ سواحل الحبشة، ساحل الصّومال، والسّواحل الشّرقية عامّة – إذ استقر عدد من اليمنيين في مدن هذه السّواحل، واختلطوا بأهلها وتزاوجوا منهم، وقد استمرت الأوضاع على هذه الحال حتى مجيء الإسلام، فوصل العرب إلى هذه المناطق تحت مُسمى /التّجار أو رجال دين مسلمين/، مما ساعد في نشر الدّين الإسلامي في هذه المناطق، وإقامة كيانات إسلامية تجارية على طول هذه السّواحل مثل: زيلع، مصوع، زنجبار، لامو... وغيرها، مما ساهم في جذب الدّول الأوروبية الاستعمارية إليها في فترة لاحقة، ومن ثمّ انتقال عدد كبير من تجار سلطنة عُمان للاستقرار والعمل على السّواحل الشرقية للقارة الأفريقية، وكان ذلك مع انتهاء القرن الثامن عشر الميلادي، وقد بقيت الأوضاع على حالها من حيث التّواجد الاستعماري، ونهبه لثروات القارة وإمكاناتها الاقتصادية حتى خمسينات القرن المنصرم، لكن مع ازدياد الاهتمام العالمي بثروات القارة الأفريقية، وبدء التّوجه نحو نيل الدول الأفريقية لاستقلالها، إذ شاركت نحو 32 دولة أفريقية في عام 1963 م في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، ليصل عدد الدول المستقلة لاحقاً إلى 50 دولة، وقد أصبحت جميعها دولاً أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبالتالي أصبح التوجه العربي لإقامة علاقات ثنائية مع الدول الأفريقية ضرورة حيوية استجابة لمقتضيات الظروف السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية؛ لأجل كسب التّأييد لمواقفها النّضالية، إلى جانب تعزيز العلاقات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تطرقت العديد من الدراسات والمؤلفات لمعالجة هذا الموضوع ومنها:

1–قاسم، جمال زكريا(1996). الاصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، مصر، دار الفكر العربي.

2–أوليفر، رونالد؛أتمور، انتوني(2005). اسرائيل وافريقيا(العلاقات الإسرائيلية الفريقية)، تر:عمر وزكريا خليل، القاهرة، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع.

3–إسبر، امين(1980)، أفريقية والعرب، لبنان، صور، المركز الاسلامي الثقافي، دار الحقائق.

إلا ان هذه المؤلفات لا تفي بالغرض وبناء على ما تقدم تم اختيار عنوان البحث(جذور العلاقات التاريخية العربية الأفريقية ودوافعها).

-الإشكالية:

على الرغم من الدور البارز الذي لعبه العرب في توثيق اوضاع الشعوب والممالك الأفريقية ونشر الثقافة والدين، الا ان هذا الدور ظلّ محدود الإبراز في الدراسات التاريخية الحديثة مقارنة بالدور الإستعماري الاوروبي الذي سعى الى طمس الدور العربي في القارة. وبناء على ما تقدم أجد نفسي أمام الإشكالية التالية:

– هل اسهمت المرويات التاريخية العربية في تشكيل صورة افريقيا قبل الإستعمار الاوروبي؟ وكيف يمكن إعادة قراءتها للكشف عن دور العرب الحضاري والسياسي في القارة؟

-كيف صوّر الجغرافيون والرحالة العرب الاوضاع الجغرافية والإقتصادية والإجتماعية للممالك والشعوب الأفريقية؟ وما الدور الذي لعبه العرب في التجارة ونشر الاسلام وبناء الروابط الثقافية على السواحل والمدن الإفريقية؟

-كيف اثّر الاستعمار الاوروبي في تهميش او إعادة تفسير هذه المرويات لصالح سرديته الخاصة؟

-**أهمية البحث:** تبرز اهمية هذا البحث في توثيق الدور العربي التاريخي في القارة الأفريقية قبل الإستعمار الاوروبي، وفهم تاثيره على التجارة والثقافة والدين. كما يسهم في إبراز العلاقات الحضارية بين العرب والأفارقة، وتقديم مصادر معرفية موثوقة للباحثين والمؤرخين. بالإضافة الى ذلك يسلط الضوء على استمرار أثر هذه العلاقات في دعم الحركات الوطنية وتعزيز التعاون بين الدول العربية والأفريقية.

اولاً: جذور العلاقات التّاريخية العربية الأفريقية

تناولت المرويات التّاريخية العربية أوضاع القارة الأفريقية في وقت سابقٍ لدخول الاستعمار الأوروبي لهذه القارة ونهبها، ومنه فقد اعتُبرت هذه المرويات غاية في الأهمّيّة، والسّبب في ذلك أنّ الاهتمام الأوروبي لاكتشاف مجاهل هذه القارة جاء في فترة لاحقة لمرحلة الكشوفات الجغرافية في أواخر القرن 15م وبداية القرن 16 م (ركي، 1970، ص37)، بينما المرويات التاريخية العربية حولها ظهرت نحو القرن 9 م، وهذا يؤكد مدى الغنى العلمي والمعرفي الذي امتلكه العرب في تلك الفترة؛ من خلال أيضاً ما اهتمّوا به من ترجمة الكتب اليونانية والرومانية وإضافته إلى معلوماتهم التي حصلوا عليها من خلال أسفارهم في قارة آسيا وأفريقية تجارتهم في المحيط الهندي، إذ كان لنشاطهم التّجاري وترحالهم لهذا الأمر الأثر الكبير في اكتشاف الآفاق الواسعة، وامتلاكهم الخبرة والمعرفة الكبيرة بالأصقاع التي تجولوا فيها لغرض التّجارة، فامتدت تجارتهم إلى الصّين، وشمالاً وصولاً إلى بحر البلطيق، وإلى المحيط الهندي جنوباً بما فيه السواحل الشّرقية للقارة الأفريقية

وجزيرة مدغشقر، مما ساعد على تأليف العديد من المرويات التّاريخية التي تناولت وصفاً شاملاً لهذه البلاد (قاسم، 1996، ص23-24)

و لا بدّ من التأكيد أنّ أهمّ الأخبار التي تناولت القارة الأفريقية جاءت من قبل الرّحالة والمغامرين، لكن أغلبهم لم يحتفظ بأخبار رحلاته ومغامراته في مصنّفات خاصّة، بل عملوا على دمجها في كتب التّاريخ وتقويم البلدان، وكانت مدونات الفلكي "الفراري" أوّل من تحدّث عن المناطق الأفريقية القريبة من "مملكة غانا" التي نالت حظوة كبيرة من الشّهرة والاهتمام بسب ثرواتها الكثيرة بما فيها معدن الذهب، وكانت تمتد شمال النيجر الأعلى، وقد زارها في بداية القرن 8 م نحو 733 م (قاسم، 1996، ص25)، وزارها أيضاً الجغرافي الخوارزمي نحو 833 م، وحدد موقعها في الخريطة التي رسمها نقلاً عن خريطة بطليموس، إلى جانب أخباره عن أرض السّودان، لتأتي لاحقاً مرويات التّاجر سليمان التي تندرج تحت مُسمّى "أدب الرّحلات والمغامرات" أو "القصص البحري"، إذ ترك وصفاً شاملاً معبّراً عن جمال سواحل القارة الأفريقية الشّرقية والجزر القريبة منها إلى جانب موانئها وسكانها ومحاصيلها، هذا إلى جانب وصفه لتفاصيل الملاحة البحرية في المحيط الهندي، وقد لاقت مرويات هذا التّاجر اهتماماً كبيراً من قبل الباحث الفرنسي رينو Reinaud، وفي أواخر القرن 9 م ظهرت كتابات "ابن خردابة" الذي أفرد قسماً هاماً من مروياته لبلاد الزّنج وأفريقية، وفي أوائل القرن 10 م ظهرت كتابات ابن الفقيه الهمذاني (903 م)، وقد أشار أيضاً إلى مملكة الذّهب والثّراء "غانا"، وأيضاً كتاب "العلق النّفيس" لـ أبو علي بن رسته في عام (913 م)، هذا فضلاً عن كتابات أبي ريد السّيرافي (877-915 م)- نسبة إلى سيراف على الخليج العربي الشّرقي- الذي عاصر الجغرافي الشّهير المسعودي، وقد كان رحالة يجوب المدن والأصقاع، وعمل على جمع مرويات التّاجر سليمان مُضيفاً إليها مجموعة الأخبار التي نقلها عن التّجار والرّحالة الذين جابوا البحار والبراري، وقد أفرد أيضاً قسماً هاماً للحديث عن بلاد الزّنج وملوكها، وأنّهم يُكنّون احتراماً كبيراً للعرب – ذوو الهيبة العظيمة-، وقد اعتُبرت كتاباته بأنّها نوع من أساطير البحار(قاسم، 1996، ص27-28)، ليأتي المسعودي لاحقاً الذي زار سواحل شرق القارة الأفريقية ما بين عامي 916- 926 م (المسعودي،1990، ص89)، وقد وُصِف من قبل المستشرقين بـ هيرودوت العرب (Freeman-Grenvillc,1962,p40). فجاءت مروياته شاملة الوصف متنوعة، لكن يؤخذ على المسعودي أنّه لم يدوّن مشاهداته بنفسه، ولم يُصرّح بأنّ كتاباته كانت من خلال مشاهداته؛ مما جعل مجالاً للشكّ فيها، ومن كُتبه "أخبار الزمان ومن أباده الحدثان" (قاسم، 1996، ص34)، وهناك الاصطخري في كتابيه "المسالك والممالك"، و"الأقاليم"، و القاسم بن حوقل الذي زار مصر ووصف الواحات، وأهم المدن الأفريقية مثل: برقة، سوسة.. (قاسم، 1996، ص35)، وكذلك من

الجغرافيين الذين كتبوا عن أفريقية محمد التّاريخي الأندلسي (م 973 م)، لنصل إلى مدوّنات الإدريسي (1100–1166م) الذي أقام في صقلية حتى وفاته في بلاط الملك روجر الثاني، والمُتفق عليه أنّ الإدريسي قد قضى جزءاً من حياته مرتحلاً بين آسيا وأفريقية وإسبانيا، ومن كتبه "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" (قاسم، 1996، ص40)، وهناك ياقوت الحموي من مؤرخي القرن 13 م، وقد تضمّن معجمه العديد من أسماء المدن الأفريقية مثل مقديشو، كلوة، وأشار أيضاً إلى الشعب السواحلي، الذي أطلق عليهم اسم "البربر"، وكانت بشرتهم غير بيضاء يشبهون الزنوج– وهم غير بربر المغرب– (الحموي، 1977، ص171)، والمُرجح أن ياقوت قد حصل على معلوماته من التّجار العرب الذين كانوا يتجوّلون في هذه المناطق، ولا بدّ لنا أن نذكر أيضاً اسم أبرز المُصّفين في القرن 14 م وهو أبو الفداء إسماعيل سلطان حماه في معجمه "تقويم البلدان"، وقد جاء فيه معلومات عن شرق وغرب قارة أفريقية، هذا فضلاً عما تركه ابن بطوطة والقلقشندي، و جدير بالذكر أنّه في الوقت الذي بدأت فيه المؤلفات العربية بالتّراجع، بدأت بالظّهور المؤلفات البرتغالية المعتمدة على حركة الكشوف الجغرافية مثل فاسكو ديغاما، وجويز وباربروسا، وقد تقصّد المؤلفون الأوروبيون لفترة طويلة تجاهل الدّور الذي قدّمته الحضارة العربية في تطور الاكتشافات الجغرافية في أفريقية، بل نَسبوا ذلك إلى أنفسهم، ولكن هذا لا ينفي وقوفهم على أهمية التراث العربي الأفريقي من خلال ما نقلوه من المخطوطات العربية إلى مكتباتهم في لندن، وباريس، إذ وجدت في مدن شرق أفريقية الكثير من المخطوطات العربية والسّواحلية التي تضمنت على الكثير من المعلومات التي استفاد منها الأوروبيون خلال فترة اكتشاف القارة الأفريقية (قاسم، 1996، ص56).

أ–أثيوبية وشرق أفريقية:

لطالما ارتبط تاريخ الحبشة (إثيوبية القديمة) بتاريخ شبه الجزيرة العربية، واسم الحبشة Habashat ؛ هو اسم لقبيلة من قبائل شبه الجزيرة العربية، التي أسست أكسوم Axum في غرب اليمن في منطقة الجبال، إذ هاجرت في فترة ما قبل القرن 5 م، عابرة البحر الأحمر، لتستقر على ساحل دولة إرتيرية، ثم تعمّقت في الداخل الإرتيري في منطقة المرتفعات حول أكسوم ويها Yaha، فاندمجت لاحقاً مع السّكان الأصليين للمنطقة (A.K Irvine,1965,p181).

وفيما يتعلّق بكلمة إثيوبية، فقد ورد في الكتابات الإغريقية، والمقصود بها "الوجه المحروق" (Farrar, 2020, p35)، وقد تمّ اعتماد هذا الاسم على الشّعوب التي تتميز بسمار بشرتها الشّديد، كما أنّه يشير إلى الممالك النّوبية التي كانت على تماس مع الحضارة المصرية القديمة، وكذلك الأمر بالنسبة لسكان السّودان والنّوبة، أمّا فيما يتعلّق بحكام الحبشة في العصر الحديث وتمسّكهم بكلمة إثيوبية، وذلك لرغبتهم الكبيرة في مدّ نفوذهم وسيطرتهم على منطقة القرن الأفريقي، بما

فيها المناطق القريبة من البحر الأحمر، وقد خاضت العديد من الحروب التي ذهب ضحيتها آلاف القتلى للسيطرة على إرتيرية. وتعود هذه الدولة إلى أوّل كيانٍ سياسي تمثل في دولة أكسوم المتواجدة في إقليم "تيجراي" شمال هضبة الحبشة، ويعود ذلك إلى القرن 7 ق.م، فبدأت أولاً في منطقة الجبال، ثمّ امتدت لاحقاً إلى المنطقة السّاحلية، وتذكر المروّيات التّاريخية أنّ اسم "أكسوم" يُنسب إلى مؤسسها "أكسوماي" (سيد رمضان، 2022، ص8).

وجدير بالذكر، أنّه قد تعذّر توسّع انتشار الدّين الإسلامي في هضبة الحبشة، وبقي محصوراً فقط في منطقة السّاحل وذلك في فترة القرن 10 م، ولاحقاً بعد انتشاره عبر ميناء زيلع، وقيام عدد من الإمارات الإسلامية، أدى ذلك إلى مجابهة عنيفة من قبل مملكة الحبشة بزعامة الأسرة السّليمانية التي نشرت الدّين المسيحي في جميع أرجاء البلاد، فتقلّص نفوذ الإمارات الإسلامية، وانتهى المطاف بها غلى دفع الجزية إلى ملك الحبشة، مع العلم أنّ الجماعات الإسلامية فيها كانت دائماً تطلب المساعدة من ملك اليمن وسلاطين مصر عند شعورها بالاضطهاد، لكن لم يصل الأمر بهم إلى طلب التّدخل العسكري، وقد انتشر الإسلام لاحقاً بشكل واضح عن طريق التّجار والعلماء وخاصة بين بدو "القالا" الذين ساهموا في نشره في أرجاء الهضبة، وقد شهدت هضبة الحبشة تدخلاً عربياً بارزاً في القرن 19 م من قبل مصر والسودان (حسن،1984، ص30)، ومع ذلك لم يكن توسع مصر في منطقة الحبشة وأعالي النّيل الأبيض تحت أهداف إسلامية، وإنّما الهدف تأمين العمق الاستراتيجي لها في منطقة منابع نهر النيل، أمّا السّودان فقد شهد مع نهاية القرن التّاسع عشر قيام الثورة المهدية بقيادة الإمام محمد أحمد المهدي الذي دعا ملك الحبشة للدخول في طريق المهدية، مما أدى إلى تأزّم الأوضاع بين الطّرفين ، مع العلم أنّ موقع إثيوبية كدولة مسيحية ضمن مجموعة من الدول التي تدين بالإسلام، جعل منها المناصر الأول للمسيحية في أفريقية (سيد رمضان، 2022، ص53).

وفي ذات السّياق، وفيما يتعلّق بالجذور التّاريخية للساحل الشّرقي الأفريقي مع العرب، فقد أُطلق اسم ساحل الزّنج على ساحل أفريقية الشّرقي من قبل الجغرافيين العرب، ويشير كتاب "الدليل الملحي للبحر الإرتيري" بشكل صريح إلى أقدم تواصل عربي مع تلك المنطقة من خلال السّفن التّجارية العربية، وتزاوج العرب من نساء أفريقيات، وقد توافد الكثير من العرب إلى ساحل الزّنج بقصد التّجارة بالذهب والعاج والرقيق، أو هرباً لأجل معتقداتهم الدينية، فأدى ذلك إلى قيام مراكز تجارية عديدة في كلوة وزنجبار وممباسا، وبقي هذا النشاط منحصراً في المنطقة السّاحلية (حسن، 1984، ص32)، وفي فترة لاحقة تمكنت الجماعات العربية المتواجدة على السّاحل الشرقي للقارة الأفريقية بمساعدة العمانيين من دحر التواجد البرتغالي، والسّيطرة على السّاحل الممتد من "وادي الشيخ" حتى "رأس لقادو"، مما ساعد كثيراً في ازدياد أعداد المهاجرين

العرب من عمان وحضرموت إلى تلك المنطقة، وكان ذلك بقيادة سعيد بن سلطان (1806–1856م)، مما ساهم في حصول نقلة نوعية للتواجد العربي على السّاحل الأفريقي الشّرقي، وانتشار الثقافة السّواحيلية التي كانت نتاج تلاقي المؤثرات الأفريقية والعربية والفارسية ضمن محيط إسلامي، إذ تُقدّر نسبة الكلمات العربية في هذه اللّغة السّواحلية بنحو 20% في لغة التّخاطب، و30% في الكتابة 50% في لغة الشّعر السّواحلي القديم، إذ استخدموا في كتابتها الحرف العربي، لكن بعد وصول الاستعمار الأوروبي، استُبدل الحرف العربي بالحرف اللاتيني، مما ساهم في حصول فجوة كبيرة مع الجذر العربي، وكان الهدف منه محاولة طمس الأثر العربي من منطقة السّاحل الشّرقي الأفريقي (حسن، 1984، ص33).

ب–مصر والسّودان:

لعبت دولة مصر دوراً بارزاً في نشر المؤثرات الإسلامية والثقافة العربية ضمن محيطها العربي والأفريقي، إذ انتشرت عن طريق مصر والبحر الأحمر المؤثرات العربية الإسلامية إلى منطقة السّودان ومنابع نهر النّيل، فساهم في ازدياد أعداد العرب في هذه المناطق مما أدى بدوره إلى غلبة اللّسان العربي على مناطق واسعة، هذا إلى جانب انتشار الدّين الإسلامي بين السّكان المحليين الذين كانوا يعتنقون الدين المسيحي وبعض المعتقدات الوثنية الأفريقية(احمد، 2006، ص23)، فساد التوغل العربي في منطقة وادي النيل والسّودان، وانتشار الإسلام والثقافة العربية وقيام ممالك إسلامية (قاسم، 1996، ص 136) فأصبح الدين الإسلامي رابطة قوية بين سكان السّودان ومنطقة منابع النيل التي امتازت سابقاً بتعدد عرقي وتنوّع لغوي وثقافي كبيرين، فظهرت مراكز وكيانات إسلامية مثل: العبدلاب، الفونج، تقلي، ثم عمل جيل المستعربين في النوبة وبعض جماعات الجعلية التي تعود بجذورها إلى العرب، وهم /الجيل اللاحق للجيل العربي/ بنشر الإسلام في مناطق جديدة لم يصل إليها الإسلام سابقاً (حسن، 1984، ص37).

وبالحديث عن السّودان الجنوبي، فقد كان في عزلة حقيقية عن الجزء الشّمالي، فانضم إلى البلاد في منتصف القرن 19 م في فترة الحكم التركي المصري، وجدير بالتوضيح، إلى أنّ الهجرات العربية التي دخلت السّودان كانت تتوقف عند حدود الغابات الاستوائية القريبة من بحر العرب وبحر الغزال، وذلك لغزارة الأمطار الهاطلة في هذه المنطقة، إلى جانب انتشار" ذبابة تسي تسي" التي كانت تسبب الضّرر والأذية للمواشي، هذا فضلاً عن القبائل التي تعيش في محيط منابع نهر النيل التي شكّلت حاجزاً بشرياً يصعب تجاوزه (حسن، 1984، ص38)، وقد تمّ اختراق هذا الحاجز الجغرافي البشري، عندما عملت إدارة الحكم المصري– التركي على تجاوز هذه المنطقة لأجل الإتجار بالعاج والرقيق، وعندها بدأ العرب والمسلمون

في الانتشار في تلك المنطقة، وقد تزامن ذلك مع نشر الدين المسيحي من قبل المبشرين المسيحيين في منطقة السّودان الجنوبي، ومع ذلك فقد بقي الكثير من سكان البلاد يعتنقون المعتقدات الأفريقية القديمة، وساهم الاستعمار البريطاني في الحدّ من انتشار التيار الإسلامي والعربي لصالح انتشار الدين المسيحي، وقد كان ذلك تنفيذاً لمخطط مؤتمر برلين المنعقد عام 1855 م الرامي لتقسيم أفريقية (حسن، 1984، ص: 38)، وقد كان لدولة إثيوبية لاحقاً دوراً جلياً في دعم حركات التمرد في جنوب السّودان، فكان ذلك عاملاً هامّاً لإضعاف حكومة السّودان (سيد رمضان، 2022، ص 53)

ت-العرب وشمالي أفريقية:

ساهمت المصالح التّجارية المشتركة بين التّجار العرب المسلمين وسكان البلاد في شمالي أفريقية وغربها، أدت إلى ازدياد الهجرات من مناطق بلاد المغرب في الشّمال الأفريقي نحو مناطق السّودان، مما ساهم في نشر الإسلام في مناطق السّودان كما في التكرور، الفلاتة، لولوف، وغيرها من المناطق في وادي النيل، فساعد ذلك كثيراً على انتشار الثقافة العربية الإسلامية (حسن، 1984، ص39)

هذا إلى جانب أنّ الإسلام قد وصل عن طريق العرب و الفتوحات الإسلامية إلى مناطق شمالي أفريقية التي شملت ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب حتى سواحل المحيط الأطلسي، وقد كان مناخ بلاد المغرب هذه لا يختلف بشكل كبير عن المناخ السّائد في شبه الجزيرة العربية، فساعد ذلك على سهولة الاختلاط مع ظروف وإمكانات هذه البلاد، إلى جانب اختلاطهم مع سكانها، وقد كان معظمهم من البربر الوثنيين، فساعد ذلك على نشر الإسلام و اللغة العربية بينهم، هذا فضلاً عن مساهمات جيل المستعربين لاحقاً في نشر الثقافة العربية في تلك المناطق، ومع أنّ بلاد المغرب هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، إلا أنّها أيضاً ترتبط بشكل وثيق مع الكيان الأفريقي، بكل المجالات الاجتماعية والاقتصادية(امين،د.ت، ص31-32)، وعلى الرّغم من قساوة مناخ الصّحراء الكبرى إلى أنّ ذلك لم يمنع التّجار على اختراقها من بلاد الشّمال الأفريقي وصولاً إلى بلاد السّودان بواسطة الإبل التي كان يستخدمها العرب والبربر في تجارتهم هذه، ومن الطّرق التّجارية التي سلكها هؤلاء التّجار: الطريق الواصل بين ليبيا وتونس حتى بحيرة تشاد، والطّريق الواصل بين تونس وبلاد الهوسا، وكذلك الطّريق الواصل بين الجزائر ومنطقة نهر النيجر، أمّا الطّريق الرابع فهو يصل بلاد المغرب بمنطقة أعالي نهر النيجر ونهر السّنغال، وكانت التجارة الرائجة المارة في هذه الطرق تقوم على أساس مقايضة مادة الملح بمعدن الذهب، هذا إلى جانب تجارة الرقيق والعاج مقابل العطور والخيل والأسلحة والمنسوجات، ويمكن القول أنّ تجارة الرقيق في مناطق

شرقي القارة الأفريقية كانت قليلة إذا ما قورنت بها في مناطق غربي القارة، ومع ذلك فإنّ الكيانات الإسلامية في غرب القارة قد اعتمدت على تجارة الذهب بشكل رئيس لدخلها.

وهنا يمكننا القول، أنّه مع نهاية القرن 11 م، كان الإسلام قد انتشر بشكل واسع في المناطق ما بين دارفور وبحيرة تشاد وبورنو وكانم وواداي، وقد أُطلق على العرب في هذه المناطق لفظ "الشّوا" أي البدو الرّحل و ذلك لتمييزهم عن التّجار غير المقيمين الذين كان يُطلق عليهم "الوسلي"، هذا وقد اهتم سكان كانم وبورنو وواداي الذين عملوا بالتجارة على نشر الإسلام بين القبائل الوثنية (حسن، 1984، ص41)، لكن مع بدء التدخل الاستعماري الأوروبي في القارة الأفريقية، فقد ضعفت العلاقات التجارية الاقتصادية بين العرب والأفارقة، لكنها لم تتلاشَ بشكل نهائي، بينما حافظت العلاقات الدينية والاجتماعية على حالها حتى مطلع القرن 20 م، وقد سادت حالة من الضّعف في المجتمعات الإسلامية في مناطق غرب القارة منذ أواخر القرن 16 م، لكن مع بدايات القرن 18 م بدأت حركات تحت مسمى "الإصلاح الديني" بالظهور كالوهابية والمهدية والسنوسية، وإن ما قامت به الحركة المهدية كان بمثابة رد ة فعل على التسلط الأوروبي، والأطماع الاستعمارية، وقد قامت العديد من الحركات الجهادية في مناطق غرب القارة ووسطها، ولا شكّ أن هذه الدعوات قد ساهمت بنشر الدين الإسلامي، ووثقت الروابط بين هذه المناطق والوطن العربي، مع العلم أنّ مراكش كانت من أوائل المناطق في المغرب العربي التي تأثرت بالخطر الاستعماري البرتغالي، الذي سعى جاهداً لإيقاع الفتنة بين سكان المغرب والأفارقة لتحقيق مكاسب تجارية لصالحه، لذلك يرى بعض الباحثين أن حملة سلطان مراكش أحمد المنصور الذهبي ضد صنغاي عام 1591 م، كانت محاولة منه لتوحيد القوتين العربية والأفريقية لأجل دعم القوى المراكشية للوقوف في وجه الضغوط الإسبانية والبرتغالية (حسن، 1984، ص42-43).

ومع انتهاء القرن 19 م، ضعفت التّجارة المارّة في الصّحراء الكبرى بسبب الحروب التي اجتاحت تلك المنطقة العائدة للضغوط الأوروبية على الجزء الجنوبي من البحر المتوسط، وكذلك الأمر بسبب حربها ضد المجاهدين المسلمين، وبالتالي فقد تقلص حجم التّجارة المارّة عبر الصحراء بشكل كبير، لكن مع السّيطرة السّنوسية على المنطقة لاحقاً؛ فإنّ جزءاً لا بأس به من هذه التّجارة قد واصل سيره عبر طريق كاتو- طرابلس، للمتاجرة بالجلود، وريش النّعام وغيرها من السّلع التّجارية وكان ذلك نحو 1915 م، لكن في الفترة اللاّحقة ومع بداية القرن 20 م، و إحكام الاستعمارين الفرنسي والبريطاني قبضتهم على الطّرق التّجارية العابرة للصحراء الكبرى، من خلال تشييد سكك حديدية، فقد ضعُف التواصل الديني والثقافي بين

العرب والأفارقة، ولم تتطور العلاقات إلا في منتصف القرن العشرين من خلال شقّ الطرق الخاصة بالسّيارات التي قامت بها دول المغرب وغرب أفريقية (حسن، 1984، ص43-44).

ثانياّ: دوافع التّعاون العربي الأفريقي:

أ-الاستعمار الأوروبي في القارة الأفريقية والعالم العربي:

من أبرز الجوانب السّلبية لحركة الكشوف الجغرافية، تدافع الدّول الأوروبية لاستعمار المناطق المكتشفة ونهب ثرواتها، ومن ضمنها المناطق المكتشفة في القارة الأفريقية، وخاصة بعد انتقال أوروبا من مرحلة النّظام الإقطاعي إلى النّظام الرأسمالي الذي رافق الثورة الصّناعية القائمة التي احتاجت إلى أسواق كبيرة لتصريف منتجاتها المتنوعة، ومن هنا ازدادت حدة الصّراع والتنافس بين هذه الدّول من أجل حصول كلٍ منها على مناطق نفوذ لها أوسع على أرض هذه القارة، ولم تكتفِ هذه الدول بنهب الثروات الموجودة (إسبر، 1980، ص37)، بل استخدمت إمكاناتها العلمية لاكتشاف الثروات الكامنة في أرض هذه القارة، ومن هنا جاء الصّراع والتنافس بينها وازدادت حدّته، وخاصة بعد اكتشاف الماس في ترانستال في عام 1868، والذهب في راندا، والنّحاس في روديسيا، فعُقد مؤتمر برلين ما بين 1884-1885 م، الذي كان بمثابة اتفاق لاقتسام مناطق القارة الأفريقية بين الدول الاستعمارية الكبرى؛ فرنسا، انكلترا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، بلجيكا، كما نصّت المادة 34 من هذا الاتفاق، أن تلتزم دولة من الدّول الموقعة على هذا الاتفاق بالمنصوص عليه، وفي حال أرادت أيّ دولة أن تضع يدها على مناطق جديدة يتوجب عليها إبلاغ الدول الأخرى (إسبر، 1980، ص38)، وقد نالت انكلترا الحصّة الأكبر من هذه الاتفاقية فخضعت لها كلٍ من نيجيريا، كينيا، أوغندة، وزنجبار، وبيتسوانا، جنوب أفريقية، روديسيا (زمبابوي) زامبيا، بينما كان من نصيب فرنسا كلٍ من: السّودان الغربي، داهومي، جابون، تشاد، جزيرة مدغشقر، و كان لألمانيا الكاميرون، إقليم توجو، أفريقية الشّرقية، وفي عام 1908 م، وُضعت الكونغو تحت السّيطرة البلجيكية، بينما البرتغال حصلت على مستعمرتين فقط هما أنغولا وموزامبيق، هذا فضلاً عن استعمار بعض الدّول والمناطق الأفريقية قبل انعقاد مؤتمر برلين مثل ليبيريا التي خضعت لسيطرة أمريكة في عام 1882 م، السّنغال التي خضعت لفرنسا منذ القرن 17 م(إسبر، 1980، ص39)، وهنا يمكن التوضيح، أنّه مع قدوم عام 1900م، حُكمت القارة الأفريقية من قبل الأوروبيين باستثناء بعض المناطق، بتهافت سريع من قبل الدول الأوروبية الاستعمارية على اقتسام أجزاء القارة (أوليفر؛ أتمور، 2005، ص145).

ولا يفوتنا التنويه، إلى أنّ القوى الاستعمارية ذاتها، وفي نفس الفترة الزمنية تقريباً كانت تعمل على تقسيم تركة الرّجل المريض (أملاك الدولة العثمانية)، في المناطق العربية الممتدة في قارتي آسيا وأفريقية، فحصلت بريطانية على مصر سنة 1882 م، ثم احتلّت السّودان، وكانت تونس 1881 م،والجزائر 1830 م من نصيب فرنسا، وسيطرت لاحقاً على مراكش سنة 1912 م، بينما بقي الجزء الشّمالي منها خاضعاً لإسبانيا، بينما المناطق العربية في القسم الآسيوي خضعت لاتفاقية بطرسبرج 1916 م التي أكّدتها اتفاقية سايكس بيكو التي عملت على تقسيم القسم العربي الآسيوي بين بريطانية وفرنسا وروسيا القيصرية، فخضعت سورية وجنوب الأناضول والموصل لفرنسا، وكانت منطقة جنوب سورية والعراق بما فيها بغداد والبصرة من نصيب بريطانية، إلى جانب حيفا وعكا، بينما تمّ الاتفاق على أن تكون القدس منطقة تواجد دولي، وفي هذه الفترة أعطى بلفور وزير خارجية بريطانية وعده المشؤوم سنة 1917 م لزعيم الصّهيونية العالمية روتشليد؛ بإنشاء وطن قومي يجمع شتات اليهود في العالم على أرض فلسطين، لكن ما نستطيع أن نوضّحه هنا، أن ما مرّ معنا سابقاً لم يجرِ بهذه البساطة من حيث التقسيم، وإنّما كان هناك الكثير من التفاصيل في الجانب الآخر، كانت بمثابة اليد المحركة للقرارات في الخفاء، وقد لعبت دوراً بارزاً في الوصول إلى النتائج المعلن عنها بشكل نهائي، مثال ذلك: أنّ ألمانية اعترفت بالسّيادة الفرنسية على مراكش، مقابل تعويضها بالكونغو من قبل فرنسا، وأيدت بريطانية حقّ ألمانيا في تنجانيقا، مقابل تدعيم تواجدها في كينيا وأوغندة وزنجبار، ووعد بلفور بإقامة وطن قومي ليهود العالم على أرض فلسطين، كان من نتائج مؤتمر بال الذي عُقد في سويسرا سنة 1897 م (إسبر، 1980، ص38)، فتُعد المرحلة ضمن فترة الحرب العالمية الأولى (1914–1918 م) مرحلة انعطاف مهم في تاريخ تقسيم المنطقة العربية و القارة الأفريقية (أوليفر؛ أتمور، 2005، ص197–199).

وجدير بالذكر، أنّ هذه الاتفاقيات التي قسمت المناطق العربية والأفريقية لذات الغاية والهدف، كان من تداعياتها هجرة آلاف المستوطنين الأوروبيين إلى المناطق الأفريقية، إذ تمّ إصدار قانون يمهد لذلك، يعطي الحقّ للسلطات المحلية بتوزيع 100000 فدان، وتنفيذ ذلك يكون بقرار من الحكومة البريطانية في لندن، وبناءً عليه تمّ منح اللورد ديلامير في كينيا 100000 فدان لمدة 99 عام(إسبر، 1980، ص39)، وقد علمت بريطانية لاحقاً على جعل الأرض الكينية أرضاً للرجل الأبيض من خلال القرارات والتّصريحات الصّادرة بشأن إدارة الأراضي الكينية، إذ صدرت بخصوص استيطان البيض فيها العديد من المذكرات تبعتها لاحقاً لجان برلمانية من قبل الحكومة البريطانية لمناقشة السياسة البريطانية في شرق أفريقية (أوليفر؛ أتمور، 2005، ص202)، وتكرر الأمر نفسه في زيمبابوي (روديسيا الجنوبية)؛ من خلال تسهيل استيطان

المواطنين البريطانيين وكان ذلك منذ عام 1919 م، وقد صدر القانون الخاص بذلك في سنة 1922 م Settlement Act Empire الذي نصّ صراحة على أن تتحمل الحكومة البريطانية نصف تكاليف هذا الاستيطان، لكن في عام 1944 م أُصدرت قوانين جديدة منحت تسهيلات أكثر مما سبق، وفي موزامبيق صدر قانون عام 1918 م الذي نصّ على امتلاك الدولة للأراضي خارج نطاق الملكيات الخاصّة، مع العلم أنّ المستوطنين سيطروا على أخصب الأراضي، وفي ذات السّياق في المستعمرات البرتغالية، فقد صدر قانون 9 أيار لسنة 1901 م الذي نصّ أيضاً على ملكية الدولة للأراضي خارج نطاق الملكيات الخاصة، وبالتالي فإنّ جميع هذه الأراضي هي أراضٍ برتغالية ملك للدولة، وعملت في عام 1935 م على منح شركة "بنجويلا" لسكك الحديد Benguela Rail Way Company حقّ توطين الموظفين البرتغاليين، فأنشأت لذلك الغرض البيوت والقرى بكل ما تحتاجه من تجهيزات، وأعطت كل موظف 25 فدان مقابل أن يدفع التكاليف خلال 11 عاماً، ومن ثمّ اتسعت هذه المساحة لتصل إلى 70 فدان في عام 1938 م (إسبر، 1980، ص39).

وبالعودة إلى الجانب العربي لم يكن الوضع بأحسن حالٍ مما هو قائم في القارة الأفريقية، إذ أصدرت بريطانية مرسوم دستور فلسطين في 14 آب 1922 م، الذي منح المندوب السّامي حقّ التّصرف في الأراضي والسجن والإبعاد، في حال التقصير في تنفيذ صكّ الانتداب، كما أعطي لا حقاً جميع الحقوق والصلاحيات التي كانت تُعطى من قبل المسلمين لخليفتهم، إلى أن جاء قانون الهجرة الذي أغرق فلسطين بالمهاجرين اليهود، فتتالت المراسيم لاحقاً بهذا الخصوص، إلى أن أُصدر المرسوم الذي ينصّ على استملاك أراضي العرب لأغراض البناء والتعمير، وكان ذلك في 29 تشرين الثاني سنة 1948 م، ثم تبعه قانون سنة 1952 م استملاك الأرض تحت قناع الحاجة إليها، وضرورات الإصلاح والتحسين وشقّ الطّرقات، فهُدّمت عشرات القرى والبيوت في حيفا ويافا وصفد وطبريا والمجدل (إسبر، 1980، ص40)، كما أصدر الكيان قانون أملاك الغائب في سنة 1950م، بحيث توضع هذه الأملاك تحت تصرّف الحاكم المسؤول عن جميع الأملاك في الدولة، والأراضي التي احتلّتها قوات الاحتلال الصّهيوني، وحُدد الغائب؛ بأنّه صاحب الملك الذي كان بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947 م من رعايا لبنان أو سورية أو مصر، أو العراق، أو السعودية، أو اليمن أو أنه كان في ذلك التاريخ مقيماً في إحدى تلك الدول، أو في أي قسم من فلسطين لا يخضع للكيان الصهيوني، أو أنّه من أصحاب الجنسية الفلسطينية، وغادر مكان إقامته من دون إذن له إلى جانب العديد من البنود التي تناولت هذه الناحية (إسبر، 1980، ص41)، وجدير بالذكر أنّ الجامعة العربية عقدت اجتماعاً في 12/11/ 1954 م لمناقشة قضية نقل نحو 6000

فلسطيني إلى ليبيا الذي تمّ الاعتراض عليه، لخطورته على القضية الفلسطينية، والذي سينعكس بشكل سلبي على الشعب الفلسطيني.

وفي ذات السّياق، أُصدر في عام 1953 م قانون التّصرّف، الذي ينصّ صراحةً؛ على أنّه إذا لم يُحسن صاحب الأرض التّصرف بأرضه بشكل فعلي وبيده وإشرافه، وكانت الحكومة تحتاجها لأجل التّوطين أو لأغراض دفاعية، فإنّها ستصبح مُلكاً للدولة بقرارٍ من وزير المالية، وقراره هذا يُعد قطعياً لا رجعة فيه، وقد بلغت قيمة أملاك اللاجئين التي استولت عليها حكومة الكيان الصّهيوني؛ بناءً على تقرير لجنة التّوفيق الدّولية المُعتمدة من الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة لعام 1951 م؛ بنحو 2106 مليون جنيه استرليني (إسبر، 1980، ص41).

ب- امتداد حركات التّحرر الوطني العربية والأفريقية:

بداية لا بدّ التنويه إلى الموقف العربي الإيجابي في مناصرة ودعم حقّ الشّعوب الأفريقية في الحصول على حريّتها واستقلالها في جميع المحافل الدولية والإقليمية (القنطار، 1968، ص94)، إذ ساهمت الأفكار التي قامت عليها الثورة الفرنسية (1789- 1799م) من مفاهيم الدّيمقراطية والعدالة والمساواة والحرية للشعوب، بإحداث نقلة نوعية في مفاهيم الحركات الثورية والنّضالية على مستوى العالم، وخاصة في القارتين الآسيوية والأفريقية، إلى جانب أثرها الكبير في القارة الأوروبية، فانتشرت لاحقاً في مصر عن طريق حملة نابليون بونابرت سنة 1798 م، ومن ثم انتقلت تداعياتها إلى بلاد الشام خلال حملة ابراهيم باشا سنة 1832 م والي مصر في تلك الفترة الزمنية، وهنا لا بدّ لنا من التنويه إلى أنّ الثورة البلشفية 1917 م قد فضحت أغلب الاتفاقيات السّرية التي عقدتها الدّول الاستعمارية، ومنها اتفاقية سايكس بيكو التي شاركت فيها روسيا القيصرية إلى جانب الدول الأوروبية، وعلى إثر ذلك عقد مؤتمر في سنة 1920 م في مدينة باكو التابعة لأذربيجان السّوفيتية، وقد شارك فيه ممثلون من 20 شعب من الشعوب الخاضعة للاستعمار في كلٍ من آسيا وأفريقية، وتم فيه مناقشة الأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها التصدي للامبريالية والاستعمار، فنتج عنه صياغة الشّكل النّهائي لما يُسمى حركات التّحرر الوطني، هذا فضلاً عن اتساع الجغرافية التي امتدت عليها أفكار النّظام الاشتراكي، فساعد لقاء الأحزاب الاشتراكية على الصّعيد العالمي في تبني أفكار النّضال والتّحرر من الامبريالية والاستعمار، ومن ثمّ جاء قيام هيئة الأمم المتحدة كعامل مساعدٍ في تبني قضايا ومشاكل الدول المستقلة حديثاً، والخوض في تفاصيل حق الشّعوب في تقرير مصيرها، لكن القضية العربية الأهم التي نالت اهتمام ممثلي الدول الأعضاء؛ كانت القضية الفلسطينية

وقرار تقسيمها في عام 1947 م، إذ عارض المندوب الليبيري قرار التّقسيم هذا رافعاً اعتراضه إلى وزارة الخارجية الأمريكية (إسبر، 1980، ص 45).

وهنا لا بدّ لنا من الإشارة؛ إلى أنّ مندوب ليبيريا، كان واضحاً في عرض أفكاره حول قضية الشّعب الفلسطيني، وأنّ من حقّ هذا الشّعب أنّ يقرر مصيره ويحافظ على أرضه ووجوده، وأنّ مشكلة اليهود المشردين في كل أنحاء أوروبا والعالم لا علاقة لها بفلسطين وإقامة وطن قومي لهم يجمع شتاتهم على أرضها (إسبر، 1980، ص46).

وفي ذات السّياق، فإنّ قضية النّضال العالمي وتأييد حركات التّحرر العالمية في آسية وأفريقية، قد لاقت ترحيباً كبيراً من قبل المحافل الدولية الداعمة والمساندة لها، كما حصل في مؤتمر باندونج –مرّ سابقاً– عام 1955 م، وكذلك في مؤتمر بريوني عام 1956 م، ومؤتمر عدم الانحياز في بلغراد عام 1961 م، وقد ساهمت جميعها في دفع عجلة حركة التحرر الوطني، وإعطائها أبعاداً سياسية واضحة المعالم والخُطا على المستوى العالمي بشقيه الآسيوي والأفريقي، ومنها ثورة 23 تموز 1952 م التي لاقت صدىً إيجابياً في مجال العلاقات النضالية بين الشعوب العربية ضمن النطاق الأفريقي (إسبر، 1980، ص47)، إذ تميزت الحقبة الناصرية بروابط عربية إسلامية مع الشّعوب الأفريقية، فساهمت في زعزعة التواجد الصهيوني في أفريقية مع نهاية فترة الستينات، وتحديداً بعد تأكيدات الرّئيس جمال عبد النّاصر أنّ العمل النضالي الأفريقي هو أحد دعائم العمل في الثورة المصرية، وأنّ مصر لا تستطيع تجاوز الصراع الدامي في وسط القارة الأفريقية، كما لا يستطيعون نسيان أنهم أفريقيون، ويشكلون البوابة الشمالية للقارة، وقد جاءت تصريحاته هذه ضمن كتابه "فلسفة الثورة"، فكانت الدولة العربية المتحدة في عام 1958 م، على السّاحتين الأفريقية – الآسيوية، مجالاً حقيقياً لطرح مشاكل القارة الأفريقية وتعريف الآسيويين عليها، وقد بدا ذلك واضحاً لدى الأحزاب الوطنية والديمقراطية والاشتراكية من خلال أدبيّاتها ومنشوراتها في هذا الخصوص، بعد إعلان الانفصال بين سورية ومصر سنة 1961 م، والفراغ الحاصل في غياب سفاراتها في آسية وأفريقية، إذ لم يتخلَ ميثاق الجمهورية العربية المتحدة في سنة 1962 م عن إيمانه بوجود دولة آسيوية– أفريقية، مع الولاء المطلق للوحدة العربية والأفريقية، ومن جانب آخر فإنّ الثورة الجزائرية أيضاً قد حددت ضمن أسسها النّضالية أهدافها في تحقيق الوحدة الأفريقية كما هو الحال في طموحها لتحقيق وحدة عربية (إسبر1980، ص: 47).

ت– نشأة منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي):

منظمة الوحدة الأفريقية؛ هيئة استشارية مقرّها في أديس أبابا ظهرت في عام 1963 م، وكانت مهمّتها الفصل في الخلافات الناشئة بين الدول الأفريقية، وتوحيد الأصوات في المحافل الدولية التي تخصّ القضايا المصيرية كقضايا حركات

التحرر وغيرها (أوليفر؛ أتمور، 2005، ص357)، وقد بدأت من قبل الأفارقة المتواجدين خارج القارة الأفريقية، كرد فعل حاسم في وجه سياسة الاضطهاد العنصري المُمارسة بحقّ الأفارقة في الدول الأفريقية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، فعمل المحامي "سلفتر ويليامز"، بتزعّم مؤتمر لندن سنة 1860 م، مطالباً بوضع حدٍ للاضطهاد الذي يتعرّض إليه أصحاب البشرة غير البيضاء، واستعمار أراضيهم والاستيلاء عليها في أفريقية، داعياً أحرار العالم من الأصول الافريقية للمناداة والمطالبة بحقوقهم، فجاءت لاحقاً مؤتمرات باريس سنة 1919 م، ولندن سنة 1921 م، ونيويورك عام 1927 م، فكانت جميعها بمثابة النواة لانطلاقة فكرة منظمة الوحدة الأفريقية، أو الجامعة الأفريقية كما يشاء بعض الباحثين تسميتها، وقد أعلن مؤتمر نيويورك الخروج من إطار فكرة الزنجية، وضرورة التواصل والتقارب مع بقية الشّعوب الأخرى، وبالتالي الانتقال من البعد الأفريقي الزنجي، إلى البعد الأفريقي بكل جوانبه، فطالب المؤتمر أيضاً، بقيام نوع من التّعاون والتقارب بين الأفارقة والهنود والصينيين والمصريين، ضمن إطار حركة تحرر يخرجون من خلالها من إطار التفرقة العنصرية (إسبر، 57،1980ص).

وهنا جديرٌ بنا التنويه؛ إلى الدّور الكبير الذي لعبه مؤتمر مانشستر سنة 1945 م في تطور تاريخ الحركة الأفريقية، وإظهار جيل من الشّباب المثقف القادم من المستعمرات البعيد تماماً عن فكرة النزعات اللونية والعنصرية القائمة فيها، فساعد ذلك بشكل بارز على التفكير بالاستقلال الكامل، والعمل على إيجاد السبل لقيام الوحدة الأفريقية (عاشور، سالم،2005، ص27–29)، فازدادت بعد ذلك الاجتماعات الأفريقية على كافة المستويات الرّسمية والشّعبية، في ظلّ ازدياد عدد الدول الأفريقية المستقلة، وشعور زعماء هذه الدول بتماسكهم الداخلي وثقتهم بذلك، فوجدوا أنّ عليهم إقامة علاقات مع الدول المجاورة لتأمين حدودهم، هذا غلى جانب علاقاتهم مع الدول الاستعمارية (أوليفر؛ أتمور، 2005، ص355)، فرافق ذلك طروحات كثيرة منها: الدّعوة إلى وحدة أفريقية كاملة تتخلّى بموجبها الدّول الأفريقية المستقلة عن سيادتها لصالح سيادة الدولة الأفريقية الواحدة، أمّا الطرح الثاني؛ دعا إلى إيجاد دولة اتحادية قائمة على مبدأ اللامركزية، فجاءت حصيلة هذه اللقاءات والطروحات توقيع أول ميثاق وحدوي في الجزء الشّمالي من أفريقية في أيار سنة 1945 م من خلال مساعي أحزاب الاستقلال في تونس ومراكش، وأُطلق عليه "الميثاق المغربي"، وقد انضمت إليه لاحقاً هيئة التّحرير الجزائرية عام 1958 م أثناء انعقاد مؤتمر طنجة، الذي نادى بأهميّة وحدة المغرب العربي، وأهميّة الاتحاد الفدرالي كخطوة رئيسة لقيام الوحدة، لكن لم يُكتب النّجاح لهذا الميثاق، إذ لم توضع بنوده حيّز التنفيذ، ومن خلال ذلك تمّ التعرّف على أن فكرة إقامة الوحدة بين بلاد المغرب كانت مطروحة منذ تلك الفترة (إسبر، 1980، ص58).

أمّا فيما يتعلّق بغربي القارة الأفريقية؛ فقد قامت دولة اتحاد مالي سنة 1958 م، وكانت تحت الوصاية الفرنسية، وضمّ هذا الاتحاد كلٍ من: جمهورية مالي حالياً، والسّنغال، وفولتا العليا، والنّيجر، وكذلك الأمر لم يستمر هذا الاتحاد لفترة طويلة، إذ انفصلت عنه دولتي فولتا العليا والنيجر في سنة 1959م، ومن ثمّ انفصلت جمهورية مالي سنة 1960 م، معلنة انضمامها لهيئة الأمم المتحدة، ثم جاء بعده اتحاد غانا وغينيا في سنة 1958 م، وقد انضمت إليه مالي مباشرة بعد انسحابها من الاتحاد السّابق، وقد فُسح المجال لكل الدّول الأفريقية التي نالت استقلالها للانضمام إليه، مع الحفاظ على هوية وكيان كل دولة، إلى أن تصل إلى القدر الذي يسمح لها بالتّخلي عن تفاصيل سيادتها وأركانها لصالح الاتحاد الجامع للمجتمع الأفريقي، وقد وُقع ميثاق اتحاد الدول الأفريقية بين الدول الثلاث في مدينة أكرا سنة 1961 م، ومع ذلك لم يستمر أيضاً شأنه شأن الاتحادات السابقة له(إسبر، 1980، ص60)، ومنه لم تلقَ فكرة إقامة الاتحادات تأييداً كبيراً، فانهارت جميع الاتحادات الإقليمية الأولى التي تكونت خلال العصر الاستعماري في غرب أفريقية الفرنسية وأفريقية الاستوائية الفرنسية، واتحاد وسط أفريقية البريطاني وغيرها، وعادت إلى أصولها بعد محاولات فرض الاتحاد والوحدة من قبل دول الخارج (أوليفر؛ أتمور، 2005، ص 356)، ثم صدر بعد ذلك تصريح مشترك من قبل ليبيريا، غانا، غينيا في سنة 1959 م في مدينة سانيكويلي في ليبيريا الذي اقترح عقد مؤتمر خاص خلال عام 1960 م يجمع الدول الأفريقية المستقلة وغير المستقلة، لأجل العمل على وضع ميثاق يهدف إلى تحقيق الوحدة الأفريقية، وبالفعل فقد تمّ عقد هذا المؤتمر في أديس أبابا ما بين 15–24 حزيران 1960 م، وقد حضره بالإضافة غلى الأعضاء السّابقين كلٍ من: الجزائر، غينيا، نيجيريا، الصّومال، الكاميرون، وقد كانت قراراته مشابهة للمؤتمر السّابق من حيث تأكيد الولاء لميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر باندونج، لكنّ هذا المؤتمر اهتمّ بالجانب الاقتصادي، وأصدر العديد من التّوصيات الاقتصادية، تضمنت تشكيل لجنة من الخبراء لاستعراض الأوضاع الاقتصادية، ودراسة مشاكلها والعمل على إيجاد حلول لها، وقد تتابعت بعدها المؤتمرات الأفريقية التي انقسمت في ثلاث مجموعات وهي (إسبر، 1980، ص 62): مجموعة برازافيل، أو ما يسمى بـ اتحاد الدول الأفريقية ومدغشقر إذ اجتمعت في برازافيل في سنة 1960 م، وضمّت كلٍ من: الكونغو (برازافيل)، الكاميرون، جمهورية أفريقية الوسطى، ساحل العاج، جابون، داهومي، مدغشقر، فولتا العليا، النيجر، موريتانيا، تشاد، السّنغال، وقد كان هدفها إنشاء اتحاد للدول الناطقة باللغة الفرنسية، إذ طالبت فرنسا بتنفيذ مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها (إسبر، 1980، ص 63).

المجموعة الثانية؛ وهي مجموعة الدار البيضاء الصديقة للاتحاد السوفيتي، والمؤيدة لدول الشرق (أوليفر؛ أتمور، 2005، ص356)، وقد ضمّت كلٍ من: الجمهورية العربية المتحدة، المغرب، مالي، غانا، ليبيا، الجزائر، سيلان (سيريلانكا حالياً)، وقد عقدت اجتماعاتها ما بين 3–7 كانون الثاني سنة 1961 م، وقد أصدرت العديد من القرارات التي تختص بالشّأن الأفريقي، هذا إلى جانب التنديد بإسرائيل بوصفها أداة استعمارية في الشّرق وأفريقية وآسيا، أمّا المجموعة الثالثة؛ فهي مجموعة منروفيا المؤيدة للغرب (أوليفر؛ أتمور، 2005، ص 356)، وقد عقدت اجتماعاتها ما بين 8–12 أيار في عاصمة ليبيريا سنة 1961، وضمّت مجموعة الدول الأفريقية النّاطقة باللّغة الفرنسية إلى جانب الدّول الأفريقية الناطقة باللغة الانكليزية، وكذلك الأمر فقد تمّت مناقشة العديد من القضايا التي تختص الأفريقي، ومنها تأييد فرض عقوبات على دولة جنوب أفريقية العنصرية، وتقديم المساعدة لثوار أنغولا وغيرها (أسبر، 1980، ص64).

ومنه، ومع تتالي المؤتمرات التي تدعو إلى تشكيل اتحاد أفريقي، فقد تأسست منظمة الوحدة الأفريقية في سنة 1963 م، وأصبح اسمها لاحقاً في عام 2002 م الاتحاد الأفريقي، و انضمت إليها 6 دول عربية، وهي مصر، ليبيا، السّودان، تونس الجزائر، المغرب، هذا إلى جانب عضويتها في جامعة الدول العربية، ثمّ انضمت لاحقاً الصومال، جيبوتي، جزر القمر، موريتانيا، ومنذ تأسيس المنظمة، والممثلون العرب يعملون على إدراج الصّراع العربي الإسرائيلي على جدول أعمال مؤتمراتها، وقد لاقى ذلك الوضع بداية معارضة من قبل الأفارقة من حيث إدراج شأن خارجي عن نطاق الشؤون الأفريقية، لكن بعد حرب 1967 م، ومع تزايد الضغط العربي، أصبحت قضايا الشرق الأوسط ضمن جدول الأعمال المناقشة في مؤتمرات المنظمة على الرغم من محاولات الكيان الصهيوني لإبعاد مناقشة مثل هذه القضايا، إلا أنه لم ينجح في ذلك (عويدد، 2014، ص 246).

الخاتمة:

تكشف هذه الدراسة بوضوح ان العلاقات العربية الأفريقية ليست طارئة ولا محكومة بظروف سياسية معاصرة، بل تمتد جذورها الى قرون طويلة سبقت العصور الاستعمارية، حيث مثلت الهجرة العربية، والتجارة البحرية والبرية، والتفاعل الديني والثقافي، ركائز اساسية في بناء جسور التواصل بين العرب والأفارقة. لقد ساهمت تلك الروابط في خلق فضاء حضاري مشترك على ضفّتي البحر الاحمر وسواحل المحيط الهندي، تجسّد في انتشار اللغة العربية، وتغلغل الثقافة الإسلامية، وتبادل القيم والمعارف بين الشعوب.

لقد بيّنت الدراسة ان الرحّالة والجغرافيين العرب أدّوا دورا بارزا في توثيق الواقع الجغرافي والسياسي والاجتماعي للقارة الإفريقية، من خلال مؤلفاتهم التي ارّخت لممالكها ومدنها وسكانها قبل ان تطأها اقدام الاوروبيين. فكانت هذه المرويات مصدرا اساسيا لفهم تاريخ افريقيا الوسيط، ومؤشرا على عمق التداخل الحضاري بين الجانبين.

غير ان مرحلة التوسع الإستعماري الاوروبي في القرن التاسع عشر مثّلت نقطة تحوّل خطيرة، اذ سعى الاستعمار الى تهميش الدور العربي والاسلامي في افريقيا، وإعادة كتابة تاريخ القارة بما يخدم مصالح القوى الاستعمارية، مما ادّى الى طمس العديد من الحقائق وتشويه صورة التفاعل العربي الإفريقي. ومع ذلك ظلّ البعد الثقافي والديني رابطا قويا حافظ على التواصل بين الشعوب العربية والإفريقية، حتى استعادة هذه الدول استقلالها في منتصف القرن العشرين.

اما في العصر الحديث، فقد اعيد إحياء هذه العلاقات من خلال مؤتمرات التعاون العربي الافريقي التي بدات منذ السبعينات، تاكيدا على المصير المشترك والحاجة الى تنسيق الجهود في مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والتنموية. وتخلص الدراسة الى ان بناء مستقبل عربي افريقي متين يتطلّب قراءة جديدة للتاريخ المشترك بروح من الانصاف العلمي، واستثمار المقومات الثقافية والجغرافية والاقتصادية المشتركة في صياغة شراكة حضارية قائمة على التكامل لا التبعية، وعلى المصالح المشتركة لا المصالح الظرفية.

وهكذا فإن الماضي الغني بالتفاعل والمشتركات يمكن ان يكون اساسا صلبا لتعاون مستقبلي يعيد الى العلاقات العربية الافريقية مكانتها الطبيعة في التاريخ الانساني الحديث.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

1-احمد، صالح ابو بكر علي، (2006)، العلاقات العربية الافريقية بين الماضي والحاضر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.

2-إسبر، امين، (1980)، أفريقية والعرب،المركز الاسلامي الثقافي:دار الحقائق،لبنان.

3-امين، محمد، (د.ت)، العلاقات العربية الإفريقية (دراسات تحليلية في ابعادها المختلفة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

4-حسن، يوسف فضل، (1983)،مسار الدعوة المهدية خارج نطاق السودان 1882-1898،جامعة الخرطوم.

5-الحموي، ياقوت، (1977)، معجم البلدان، ج8، دار صادر، لبنان، بيروت.

6-ركي، عبد الرحمان، (1970)، الإسلام والمسلمون في أفريقية، مصر، القاهرة.

7-عاشور، محمد؛ سالم، احمد علي،(2005)، التكامل الاقليمي في افريقيا، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة.

8-القنطار، رياض،(1968)، التغلغل الإسرائيلي في أفريقية وطرق مجابهته، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، بيروت لبنان.

9-سيد، رمضان؛ زينب عبد العال، (2022)، موقع اثيوبية واثره على سلوكها السياسي تجاه دول الجوار، مصر، القاهرة.

10-قاسم، جمال زكريا، (1996)، الأصول التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية، دار الفكر العربي، مصر.

11-المسعودي، علي بن الحسين بن علي، (1995)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج1، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، بيروت.

-المراجع الاجنبية:

1-Ak, Irvine(1965), On the identity of habashat in the south arabian inscriptions, journal of semitic studies, vol 10, no 2.

2-Farrar, V.Tarikhu(2020), Precolonial African Monterial culture, Lexington Books, New York.

3-Freeman,Grenville(1962), The media cool history of the cost tranganiyka, Berlin.

-المراجع المعربة:

1-أوليفر، رونالد؛ أتمور، انتوتي، (2005)، أفريقية منذ العام 1800، تر:بوري فريد جورج، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، القاهرة.

2-عوديد، أريه، (2014)، اسرائيل وافريقيا(العلاقات الإسرائيلية الأفريقية)، تر:عمرو زكريا خليل، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع، القاهرة.